من جديد.. السماح بشحن ودخول بضائع إلى المناطق الحرة

عبد الهادي شباط

حصلت «الوطن» على نسخة من قرار لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل يسمح بشحن وإدخال البضائع غير الواردة بنودها الجمركية الثمانية بتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣١٠٠/١٠/٦٥٥٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/١١ كلياً أو جزئياً وهي (حجر الرخام بأنواعه- الحديد بأنواعه- الأعلاف بأنواعها- الأخشاب بأنواعها - الفحم الحجري والبترولي بأنواعه) من كل البنود وغير الواردة في الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد، إلى المناطق الحرة السورية والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بقصد تخزينها أو إيداعها في المناطق الحرة المذكورة لسوقها لاحقاً ترانزيت إلى خارج القطر مع الاستمرار بالحصول على الموافقات الخاصة لبعض منح وإجازات الاستيراد إلى المناطق الحرة في ظل إغلاق معظم المعابر الحدودية على اعتبار أن هذه البضائع في حال إدخالها إلى المناطق الحرة سيكون بقصد التصدير وليس للوضع بالاستهلاك المحلي.

واشتمل القرار الجديد على تكليف مديريات الجمارك بالمحافظات وأمانات الدخول بأخذ تعهد من صاحب العلاقة أو وكيله القانوني بأن البضاعة مقصد المنطقة الحرة، وسيتم إعادة إخراجها لاحقاً منها إلى خارج القطر، وليس للسوق المحلي في سورية وتحمله كل النتائج والتبعات القانونية في حال مخالفة ذلك، والعمل وفق التعليمات النافذة المتضمنة إخضاع البضاعة المراد سوقها وشحنها إلى المنطقة الحرة لإجراءات البيانات الجمركية التفصيلية نفسها لجهة وجوب التصريح في بيانات العبور عن البند الجمركي للبضاعة على مستوى ثمانية أرقام والكشف التفصيلي للتحقق من مطابقة البضاعة للتصريح، وقمع كل المخالفات المكتشفة من أمانة جمارك العبور قبل تسيير البضاعة إن وجدت (وذلك بعد إبراز وثائق صادرة عن المؤسسة العامة للمناطق الحرة أو المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة/ سجل تجاري مصدق حديثاً أو كتاب لا مانع من إيداع البضاعة في المنطقة الحرة مقصد البضاعة)، وتدوين عبارة (لا يسمح بوضع البضاعة موضوع البيان بالاستهلاك المحلي عملاً بتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) على بيان الترانزيت. إضافة لاستيفاء رسم العبور سنداً إلى المرسوم رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٣ وتعليماته الصادرة عن وزارة النقل في حال توجبه.

ونص القرار على تكليف أمانة جمارك المنطقة الحرة مقصد البضاعة بإعادة الكشف عليها عند إدخالها إلى المنطقة الحرة وبشكل مشترك مع عناصر المنطقة الحرة (توحيد البضاعة أي تفريغ وتعداد البضاعة ومطابقتها للوثائق المرفقة) وقمع المخالفات إن وجدت، وأن تقوم مديرية الجمارك العامة بوضع ضوابط لعملية ترفيق البضائع جمركياً لضمان عدم تسرب البضاعة إلى السوق المحلية وتطبيق التعليمات الخاصة بالترفيق الجمركي.

المركزي: إعادة البضائع ذاتها التي خرجت بقصد المشاركة في المعارض الخارجية أو تسديد ٥٠ بالمئة من قيمتها في حال البيع

الوطن

رداً على مطالبات غرفة تجارة دمشق بإعفاء تعهدات إعادة قطع التصدير للبضائع المصدرة بغرض المشاركة في المعارض الخارجية من التسديد، وجه المصرف المركزي كتاباً إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية أوضح فيه أن موضوع إخراج البضائع بقصد المشاركة في المعارض الخارجية يعالج من خلال تنظيم تعهد إعادة قطع تصدير مؤقت وفقاً لأحكام قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ٧٠٧١/د/ ! تاريخ ٢٠٢١/٨/٣١، حيث يوضح القرار آلية التسديد وفقاً لأحكام المادة رقم ١٠ منه، وذلك بإعادة البضاعة ذاتها التي تم إخراجها للمعرض إلى سورية بموجب بيان جمركي، وفي حال لم يعد المصدر البضاعة وكان مسموحاً تصديرها تصديراً نهائياً، فيجب عليه تسديد ٥٠ بالمئة من قيمتها المقدرة ضمن موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفق أحكام المادة ٩ من القرار المذكور.

وأوضح الكتاب أن قيام بعض المصدرين بإخراج البضاعة بقصد العرض في المعارض بموجب تعهد تصدير نهائي، يعتبر مناقضاً لمضمون ما ذكره أعلاه، وهذا يستوجب منهم الحصول على موافقة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الجهة المشرفة على المعارض الخارجية، لبيان فيما إذا تم بيع هذه البضاعة أم لا، وإلا يجب عليهم تسديدها أصولاً.

انخفاض أسعار الفروج بسبب ضعف الإقبال على الشراء

حداد لـ«الوطن»: المسالخ تخدع المربين بأسعار الشراء وعلى وزارة التجارة الداخلية تخزين كميات كبيرة من الفروج خلال فصل الصيف

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن تصريف الفروج حالياً يعتبر ضعيفاً جداً نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن إضافة إلى تركيز المواطنين خلال الفترة الحالية على شراء البازلاء والفول والنوم من أجل المؤونة ونتيجة لذلك نجد أن أسعار الفروج تنخفض في السوق.

وعن تكلفة الفروج أوضح أن كيلو الفروج يكلف المربي بحدود ٧٥٠٠ ليرة وتم تحديد سعر الكيلو في النشرة التموينية الأخيرة بـ٧٢٠٠ ليرة، لذا فإن المربي وفقاً للأسعار المحددة في النشرة التموينية يعتبر خاسراً، لافتاً إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تشتري الفروج من المسالخ ولا تقوم بشرائه من المربين وتقوم بتحديد سعر الفروج وقطعه في نشراتها وفقاً للأسعار التي تشتري بها المسالخ التي تقوم بدورها بتخفيض الأسعار بشكل يومي تقريباً من أجل تصريف البضائع الموجودة لديها.

وأشار إلى أن المسالخ تستجر الفروج من المربين بسعر أقل من التكلفة، حيث تشتري كيلو الفروج بسعر ٦٥٠٠ ليرة، الأمر الذي كبد المربين خسائر كبيرة خلال الأيام العشرة الماضية، وحالياً يحاول المربون الضغط على المسالخ من أجل رفع السعر وبيع الكيلو بـ٧ آلاف ليرة ليخفضوا خسائرهم، مبيناً أن المسالخ تأخذ الفروج من المربي وتتفق معه على سعر محدد للكيلو، ثم بعد بيعه في السوق تعطيه سعراً أقل من المتفق عليه تحت ذريعة أن سعر المبيع منخفض والتصريف قليل.

وعن إنتاج الفروج بين حداد أنه ازداد بعد انتهاء العيد بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة، مرجعاً سبب الزيادة إلى عودة نسبة من المربين إلى التربية مع تحسن الطقس، إضافة إلى توفر صيصان التربية بشكل أكبر وتراجع أسعارها مع تراجع سعر الفروج مؤخراً، موضحاً أن سعر صوص التربية اليوم بحدود ٦٠٠ ليرة بعد أن كان منذ أسابيع قليلة بحدود ١٨٠٠ ليرة.

وبالنسبة لتوافر الأعلاف وأسعارها في السوق بين حداد أن هناك قلة في مادة كسبة فول الصويا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها مؤخراً حيث وصل سعر الكيلو لحدود ٣٥٠٠ ليرة، على حين أن مادة الذرة الصفراء متوافرة وسعر مبيعها في السوق انخفض ووصل حالياً لحدود ٢٢٥٠ ليرة.

وطالب حداد بضرورة قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتخزين كميات كبيرة من الفروج خلال فصل الصيف الحالي من أجل طرحها في السوق خلال فصل الشتاء القادم، باعتبار أن تكلفة الفروج في الصيف أقل من تكلفته في الشتاء.

واستبعد حداد في ختام حديثه انخفاض سعر الفروج في السوق حالياً.

التسعيرة الجديدة للقمح.. هل ترضي المزارعين وتناسب تكاليف الإنتاج؟

الأمين: أعطت هامش ربح للفلاح ٤٥ بالمئة ولم توضع عن عبث

عضو مجلس شعب: المغريات كبيرة على الحدود وشراء القمح بسعر مرتفع من الفلاح أفضل من الاستيراد

جلنار العلي

اعتبر بعض الفلاحين في حديث لـ«الوطن» أن التسعيرة الجديدة لكيلو القمح التي تم تحديدها في مؤتمر الحبوب الأخير الذي عقد في الرابع عشر من الشهر الجاري غير مجزية، ولا تجني أرباحاً كافية لهم ولعوائلهم في ظل ارتفاع الأسعار الحالي.

المزارع أيمن زيود من سهل الغاب في حماة أكد أن السعر الجديد لا يناسب المزارع في ظل ارتفاع تكلفة الزراعة وسوء نوعية البذار الموجودة حالياً وعدم فعالية الأدوية الزراعية، ناهيك عن قلة مخصصات الأسمدة البالغة ٢٢ كيلو غراماً للدونم، إذ يضطر المزارع إلى شراء ١٣ كيلو غراماً إضافياً لأن الدونم الواحد يحتاج إلى ٣٥ كغ من المادة على أقل تقدير، إضافة إلى أن الفلاح يلجأ أيضاً لشراء المازوت من السوق السوداء لأن المخصصات المحددة بـ٤ ليترات للدونم لا تكفي.

• حزوري: في الثمانينيات الدولة اشترت القمح بضعفي السعر العالمي لدعم الإنتاج الزراعي

• السعر مقارنة مع المستورد يجب أن يكون ٣٥٠٠ ليرة للكيلو

تسعيرة عادلة وليست عن عبث

من جهته، اعتبر مدير المؤسسة السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين في تصريح لـ«الوطن»، أن تسعيرة القمح الجديدة عادلة ولم توضع عن عبث، وإنما بعد إجراء دراسة معمّقة لتكاليف الإنتاج، بدءاً من عملية بذار القمح مروراً وانتهاءً بالحصاد، مشيراً إلى أن تكلفة الطن الواحد من القمح لا تتجاوز ١,٢ مليون ليرة، وبعد التوجيه الرئاسي برفع سعر الكيلو إلى ٢٠٠٠ ليرة مع المكافأة بعد أن كان في السابق ١٧٠٠ ليرة أصبح الطن الواحد يباع بمليوني ليرة، مع إعطاء ١٠٠ ألف ليرة مكافأة عن كل طن يصل من المناطق غير الآمنة، وذلك بسبب التكاليف الإضافية، وبذلك يكون الفلاح قد حصل على هامش مجز للربح يزيد على ٤٥ بالمئة من الكلفة.

توقعات بالعزوف عن زراعة القمح

رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس الشعب الدكتور محمد كردوش، توقع في تصريح لـ«الوطن» عزوف الكثير من الفلاحين عن زراعة القمح بالموسم المقبل في حال بقي السعر على حاله، حيث أكد أن هذا الخطر يعد وارداً أمام قلة الأرباح، مشيراً إلى أنه لا يجب النظر إلى تكاليف زراعة الكيلوغرام فقط، بل يجب إرضاء الفلاح الذي يحتاج إلى تكاليف للحصاد وتأمين أكياس للنقل وما إلى ذلك، وخاصة أمام وجود مغريات كبيرة بالنسبة للفلاحين على الحدود من ميليشيات «قسد» والفصائل الإرهابية التي ترغب بشراء القمح السوري ولو كان بسعر مرتفع، إما للاستفادة منه أو للضغط على الدولة.

واعتبر كردوش أن شراء القمح من الفلاح السوري بالعملة المحلية بسعر ٣٠٠٠ ليرة مثلاً، أفضل من الاستيراد من الدول الأخرى وخسارة القطع الأجنبي، مستغرباً لماذا تنظر الحكومة بطريقة أخرى إلى هذا الملف، متابعاً: «الجدير ذكره، أن وزير الزراعة اقترح أن يكون سعر كيلو القمح بـ ٢٥٠٠ ليرة لأنه على اطلاع دائم، ولكن لم تتم الموافقة على ذلك».

وطالب كردوش المحافظين بإلزام الفلاحين الذين تم تمويلهم من الحنطة والمحروقات بالتسليم للمراكز الحكومية، لمنع هدر المبالغ التي خصصت لهم.

قد يباع موسم القمح كعلف !

من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن التسعيرة الجديدة لشراء القمح للموسم الحالي غير عادلة ولا تشجع الفلاح على الاستمرار في زراعته، أو حتى على تسليمه للدولة، مشيراً إلى أن سعر شراء كيلو القمح أقل من سعر شراء كيلو العلف المحدد بـ٢٣٠٠ ليرة، وهذا يعني أن الفلاح قد يبيع موسمه كعلف.

وأشار إلى ضرورة أن يكون للحكومة نظرة وطنية وتنموية أكثر، وأن تستفيد من تجربة دعم الإنتاج الزراعي في الثمانينيات من القرن الماضي، حينما تم تحديد سعر شراء القمح محلياً بـ١١ ليرة في الوقت الذي كانت تكلفة شرائه عالمياً تعادل ٥ ليرات، أي كان السعر المحلي يفوق السعر العالمي بـ٢,٢ مرة بهدف تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتشجيع الفلاح على الزراعة والإنتاج بإجراءات اقتصادية وليس إجراءات عقابية وجزائية وتهديدات بالغرامات وغيرها في حال رفض تسليم المحصول، مضيفاً: «إن ما يحصل الآن هو تدمير للقطاع الزراعي في معظم المحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها وعلى رأسها القمح، رغم كل الشعارات الرنانة عن دعم الفلاح ودعم الزراعة».

بالورقة والقلم

وفي مقارنة بين السعر المحلي والعالمي، أوضح حزوري أن سعر طن القمح عالمياً وصل إلى ٤٦٠ دولاراً تضاف إليه أجور الشحن إلى سورية بقيمة ٤٠ دولاراً للطن وبوليصة تأمين تصل إلى ٤٠ دولاراً أيضاً حيث لا تقبل شركات التأمين أقل من ذلك بسبب المخاطرة المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية، وبذلك تصبح تكلفة الطن الواصل إلى الموانئ السورية ٥٤٠ دولاراً، ناهيك عن الرسوم الجمركية وتكاليف النقل إلى الداخل التي يجب أن تضاف أيضاً، وبناء على ذلك فإن تكلفة استيراد الكيلو غرام إلى سورية تصل إلى ٠,٥٤ دولار، أي بما يعادل ١٥١٢ ليرة إذا تم احتساب الدولار على سعر الصرف الرسمي (٢٨٠٠ ليرة) و٢١٠٦ ليرات إذا تم احتسابه على سعر الصرف الفعلي الذي يسعر به الذهب (سعر السوق السوداء) وهو٣٩٠٠ ليرة.

وتابع: وفي مقارنة السعر العالمي، مع السعر الذي كان يتم فيه شراء القمح في عقد الثمانينيات، فإن السعر الحالي يجب أن يكون ٣٣٢٦ ليرة بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، ويسعر يزيد على ٤٠٠٠ ليرة مقارنة بسعر الصرف الفعلي في السوق.

يجب ألا يقل عن ٣٥٠٠ للكيلو

واتفق حزوري مع كردوش على أن الاستيراد سيؤدي إلى نزيف القطع الأجنبي الذي نعاني من شح كبير فيه، وإلى التأثير على ميزان المدفوعات وبالتالي على سعر الصرف، وسيكون المستفيدون هم المستوردون أو السماسرة، مشيراً إلى أنه في حال تم استلام المحصول كاملاً عبر سعر تشجيعي اقتصادي، فإن الدفع سيكون حتماً بالعملة المحلية ولن يتم اللجوء للاقتراض أو إلى خط ائتمان، كما ستحرض قيمة القمح المدفوعة للفلاح على الطلب وتنشيط الاقتصاد، لأن الفلاح سينفق قيمة المحصول على تلبية حاجاته الاستهلاكية والاستثمارية المستقبلية.

ونتيجة لكل المعطيات السابقة، يرى حزوري أن السعر التشجيعي والعادل يجب ألا يقل عن ٣٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد، ولاسيما أن المحصول تعرض لأضرار كبيرة نتيجة الظروف المناخية وبعض الحرائق، لذا فإن الإنتاج الفعلي سيكون أقل بكثير من الإنتاج المتوقع، وهذا يستدعي عدم التفريط بأي كيلو غرام.

وتابع: «إضافة إلى أن قوات «قسد» أعلنت اليوم سعر شراء القمح من الفلاحين بما يعادل ٢٢٠٠ ليرة، ومن المؤكد أنها لن تسمح بعبور كيلوغرام واحد باتجاه مناطق سيطرة الحكومة مهما كانت الظروف، لذا فإن كان السعر تشجيعياً أكثر من ذلك فسيلجأ بعض الفلاحين إلى التهريب باتجاه المناطق الواقعة تحت السيطرة».

أجور الحصاد ازدادت عن الموسم الماضي بنسبة تقرب من ٥ بالمئة

الخليف لـ«الوطن»: دفع ثمن قمح الفلاحين خلال أسبوع كحد أقصى

رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موسم حصاد القمح بدأ بالسهل المدعوم والكميات التي يحصلون عليها تعتبر كافية، مشيراً أنه ليس هناك أي مبرر من أصحاب الحصادات لرفع أجور الحصاد عن التسعيرة المحددة باعتبار أنهم يحصلون على كفايتهم من المازوت عبر البطاقة وليس هناك أي حاجة لقيامهم بشرائه من السوق السوداء.

وبالنسبة لأجور الحصاد خلال الموسم الحالي أوضح الخليف بأن أجور الحصادات ازدادت عن الموسم الماضي لكن بنسبة قليلة تقرب من ٥ بالمئة.

وأفاد الخليف بأن أكياس الخيش اللازمة لتعبئة القمح متوافرة بشكل كامل ولم ترد أي شكوى إلى اتحاد الفلاحين بخصوص وجود أي نقص فيها ويتم توزيعها من المؤسسة العامة للحبوب.

وبالنسبة لموضوع البدء بتسويق محصول القمح أوضح الخليف أن التسويق إلى مراكز الاستلام بدأ في بعض المناطق في المحافظات توزع المازوت على أصحاب الحصادات بموجب البطاقات الإلكترونية التي يمتلكونها وبالسعر المدعوم والكميات التي يحصلون عليها تعتبر كافية، مشيراً أنه ليس هناك أي مبرر من أصحاب الحصادات لرفع أجور الحصاد عن التسعيرة المحددة باعتبار أنهم يحصلون على كفايتهم من المازوت عبر البطاقة وليس هناك أي حاجة لقيامهم بشرائه من السوق السوداء.

وبالنسبة لأجور الحصاد خلال الموسم الحالي أوضح الخليف بأن أجور الحصادات ازدادت عن الموسم الماضي لكن بنسبة قليلة تقرب من ٥ بالمئة.

وأفاد الخليف بأن أكياس الخيش اللازمة لتعبئة القمح متوافرة بشكل كامل ولم ترد أي شكوى إلى اتحاد الفلاحين بخصوص وجود أي نقص فيها ويتم توزيعها من المؤسسة العامة للحبوب.

وبالنسبة لموضوع البدء بتسويق محصول القمح أوضح الخليف أن التسويق إلى مراكز الاستلام بدأ في بعض المناطق في المحافظات المسلمة من المصارف الزراعية في المحافظات من المقرر أن يتم خلال مدة أسبوع كحد أقصى ولن يكون هناك أي تأخير بهذا الخصوص، لافتاً إلى وجود تسهيلات كاملة من جميع الجهات الحكومية المعنية بالنسبة لعمليات تسويق القمح وصرف ثمن الأقماح المسلمة.

وختم بالقول إن هناك رضى من الفلاحين عن التسعيرة التي تم تحديدها مؤخراً للقمح خلال الموتمر السنوي للحبوب.

هذا وكان المؤتمر السنوي للحبوب قد قرر في اجتماعه مؤخراً بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد رفع سعر شراء كيلوغرام القمح من الفلاحين إلى ١٧٠٠ ليرة سورية مع منح مكافأة ٣٠٠ ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق الآمنة بحيث يصبح سعر الكيلو غرام ٢٠٠٠ ليرة إضافة إلى منح مكافأة ٤٠٠ ليرة لكل كيلوغرام يتم تسليمه من المناطق غير الآمنة ليصبح سعر الكيلو غرام ٢١٠٠ ليرة.

بعد إشاعة إيقاف فيز السوريين إلى أربيل

خبير: الخيارات كثيرة أمام القوى العاملة الخبيرة للسفر

الوطن

تُتداول منذ الأمس معلومة حول صدور قرار وزاري في أربيل أوقف إعطاء الفيزا بكل أنواعها للسوريين بين ١٨ و٥٥ عاماً والسماح للعائلات فقط من دون توضيح لأسباب صدور هذا القرار الذي لم يتم تأكيده حتى اللحظة حسب أكثر من مكتب سياحة وسفر تواصلت معهم «الوطن»، أحد بعضها أن منع الفيزا سيستأنف بعد أسبوع وبعضها الآخر يراه سيستمر لفترة طويلة حسب مصادره في أربيل.

وحول تأثير القرار في حال كان صحيحاً على سوق العمل السورية التي تعاني نقص اليد العاملة بأنواعها، وخاصة الخبيرة منها، قال خبير في الأسواق والقوى العاملة لـ«الوطن» إنه ومن حيث المبدأ، فإن تأثير القرار – في حال كان صحيحاً – على سوق العمل بسورية طفيف، لأن الكادر البشري الذي يخطط للهجرة والتسرب خارج سورية ما يزال أمامه خيارات متاحة، لأن القرار متعلق بأربيل فقط، أي إنه أغلق قناة واحدة في حين بقية الأقنية مثل دبي أو بغداد أو غيرها ما تزال مفتوحة، وهناك بلدان أخرى تهاجر إليها اليد العاملة السورية الفتية.. وأضاف الخبير إن استنزاف اليد العاملة السورية هو جزء من الاستنزاف الذي أصاب كل القطاعات السورية بسبب الحرب والعقوبات، مبيناً أن لهذا الاستنزاف أسباباً كثيرة وكبيرة منها ضعف فرص العمل في السوق المحلي بسبب بطء العجلة الاقتصادية بإنتاج فرص عمل حقيقية ولائقة في سوق العمل، والتضخم الاقتصادي الهائل الذي أضعف الرواتب والأجور وجعلها دون الحد الأدنى المطلوب لتلبية الاحتياجات المعيشية وخاصة فئة الشباب، إضافة إلى تكاليف التدريب والتأهيل وبناء القدرات في حال كان الشخص يريد تأسيس مشروع متناهي الصغر.